

خلال ورشة عمل نظمها الوحدة بالجامعة.. أحمد بن عيد:

«المعلومات المالية» تقي الاقتصاد الوطني مخاطر غسل الأموال



خشد من الضخمين بطارون في ورشة العمل

«الدوحة - مصطفى البهنساوي تصوير: راجان»

أكد الشيخ أحمد بن عيد آل ثاني رئيس وحدة المعلومات المالية أن الأخيرة تقوم بدور هام في حماية الاقتصاد الوطني والجمع القطري من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولفت إلى أن الوحدة لا تكفي في سبيل ذلك بجهودها وبوسائلها فقط وإنما تتعاون وتنسق مع مختلف الجهات في إطار نظام متكامل لمكافحة هذه الجرائم.

استراتيجية

وقال إنه في قلب هذه الاستراتيجية وحدة المعلومات المالية بصفتها تمثل قاعدة للبيانات تتعاون الجهات الرقابية على القطاع وحيدة مركز قطر للمال والجهات الرقابية على القطاع وغير المالي مثل وزارة العدل

والأراضي والتمثيل العقاري، ووزارة الأعمال والتجارة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والسلطة عن النشاط الخيري، والصيانة العامة والتكامل القضائي، وجهات إنفاذ القانون والجهات التشريعية. مشيرا إلى أن الجهود الدولية الآن تنتركز على بناء نظام المتكاملة، حيث إن أكثر من 95% من دول العالم لديها أنظمة وقوانين لمكافحة هذه الجرائم لكن المهم هو وجود نظام فعال.

وأكد على أن التعاون الوطني يعد أهم متطلبات تفعيل نظام مكافحة، لافتا إلى أن المشرع القطري قرر الإحكام القانونية التي تتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين الجهات الوطنية في أكثر من حكم، مما يؤكد أهمية التكامل الأساسي في تفعيل النظام الوطني، مشيرا إلى أنه من دون تعاون وطني فعال، لا يمكن تلبية متطلبات التعاون الدولي.

القانون

وأكد رئيس وحدة المعلومات المالية أن القانون رقم 4 لسنة 2010 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي أصدرته دولة قطر يعتبر رائداً في المنطقة بشهادة دولية، وأكدت توجيهات القيادة العليا أن يتم إعداد قانون تنظيمي وتطبيقه باعلى المستويات بما يتوافق مع قوانين المحلية، مشيراً إلى أن دولة قطر صادقت على القوانين والاتفاقيات الدولية، وعملت على بناء نظام متكامل بالتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية.

وفيما يتعلق بوظيفة توزيع البيانات المعنية، أوضح أحمد بن عيد أن الوحدة يمكن أن تستعين بوزارة الداخلية إذا وجدت حاجة لمزيد من المعلومات لم تتمتع من الوصول إليها من خلال الجهات المبلغة.

وقال «إذا توصلنا إلى قناة بوجود شبهة فإننا نحيل الموضوع إلى النيابة العامة وهي الجهة المختصة بتحديد ما إذا كانت هناك عمليات غسل أموال من عدمه، ونحن دورنا الهام هنا إلى النيابة بوجود الشبهة، وهناك تعاون مع الجهات المختصة من وحدات المعلومات المالية في الدول الأخرى في حال ورود بلاغ من أحد البنوك في إحدى الدول الأخرى، نتواصل مع وحدة المعلومات في هذه الدولة للحصول على معلومات إضافية وفق أحكام ومبادئ متفق عليها بما لا يتعارض مع القوانين المحلية لدولة قطر والدولة الأجنبية».

وحول العلاقة مع الجهات الرقابية أوضح الشيخ أحمد أن التواصل مع عدد الجهات يكون لمعالجة جوانب الضعف، سواء كانت قانونية أو إدارية، مثل مزاولة الصرافة من غير ترخيص أو استخدام مسابحات شخصية في أعراض تجارية، مشيراً إلى أن الوحدة اعتمدت مسؤولي الإرهاب في مختلف الجهات المعنية، حيث إن القانون حدد مسؤوليات أمامه، ويعينه لذلك يكون مسؤولاً أمام الوحدة ويكون مسؤولاً وقودياً بدوره، وبمزايا وبدون وصاية من وزارة الإرهاب والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية.

وقال إن الوحدة وضعت الملزمة بضمين كيفية الإبلاغ عن عمليات الإرهاب، ووضع نموذج للإبلاغ، مبيناً أن التحليل المالي هو عملية لجمع المعلومات واللحقات من مصادر مختلفة وإظهار نمط وسلوك معين، وهو عمل إداري لا يمثل إجراءات تحقيق ولا يتعلق بجمع استدلالات

أنه ونظراً للطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم، فإنه لا بد أن تكون الجهود المبذولة على أعلى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

عرض

وقدم الشيخ أحمد بن عيد للحضور في الورشة عرضاً عن وحدة المعلومات المالية وتناول مراحل إنشاء الوحدة وقائدها الرئيسية، مشيراً إلى أن الوحدة أنشأت في عام 2004 بناء على قانون إداري رقم 28 لسنة 2002، وتعديلاته سنة 2003، حتى اكتمل الإطار التشريعي والقانوني لإنشاء وحدة المعلومات المالية في القانون الأخير رقم 4 لسنة 2010 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيراً إلى أن وظائف وحدة المعلومات المالية هي تلقي تقارير الإبلاغ عن المعاملات المالية التي يشتبه بعلاقتها بالنشاطات غير المشروعة، وتنفيذ التحليل المالي ووظيفة نتائج التحليل المالي على الجهات المعنية لافتاً وأهمية التغذية العكسية، لافتاً إلى أن الوحدة مختصة بقاعدة البيانات الوطنية لدولة قطر في الاستشارات من غسل أموال وتمويل الإرهاب.

وقال إن الوحدة وضعت دليلاً إرشادياً للجهات المبلغة بضمين كيفية الإبلاغ عن عمليات الإرهاب، ووضع نموذج للإبلاغ، مبيناً أن التحليل المالي هو عملية لجمع المعلومات واللحقات من مصادر مختلفة وإظهار نمط وسلوك معين، وهو عمل إداري لا يمثل إجراءات تحقيق ولا يتعلق بجمع استدلالات

حول النصب، وبالتالي فإن عدم نشر ثقافة مكافحة هذه الجرائم، لا تكون ضحية هذه الجهود، مما يؤدي لخسارة المبرسات، ما يؤدي لخسارة الأموال أو أن تكون عرضة للاستغلال القانونية والعقوبة، ومن هنا يأتي أهمية الوعي الذي يجب أن لا يلقى عند حدود عدم التعاون مع هؤلاء المجرمين المخفيين، وإنما يجب إبلاغ الجهات المعنية في حال الاشتباه في أية حالة من هذه الحالات لمكافحة، والذي يساهم بدوره في حماية دول أخرى من انتشار هذه الظاهرة العابرة للحدود.

ولفت رئيس وحدة المعلومات المالية إلى أن هناك عدداً من سمات الجرائم المنظمة المرتبطة مع بعضها البعض مثل سمات المخدرات وسمات وشبكات المخدرات وسمات الأسلحة وسمات الإرهاب، وهذه السمات ترتبطها خصائص وهي وجود جماعات إجرامية ذات هيكل تنظيمي قوي، والحصول على الأرباح والعوائد المالية الباهت الأساسي من هذه الجرائم، واستخدام الجماعات الإجرامية للحدود والسفاسف، وتدور التدويرات في جهود مكافحة لا بد أن تشمل جميع المراحل من التحري من التحقيق ثم الانعقاد، والعمل على تطوير النظم والإجراءات الرقابية والتدريب الوظيفية، مبيناً أن الوحدة في تعزيز التوعية، وتوظيف الخبرات المتخصصة، وأشار إلى الكادر البشري المتخصص العامل في وحدة المعلومات المالية، موضحة



أحمد بن عيد

إدارتها من خلال السجن، وهناك أمثلة كبيرة في هذا المجال، وبالتالي فإن مكافحة الجرائم، مما يؤدي لخسارة المبرسات، ما يؤدي لخسارة الأموال أو أن تكون عرضة للاستغلال القانونية والعقوبة، ومن هنا يأتي أهمية الوعي الذي يجب أن لا يلقى عند حدود عدم التعاون مع هؤلاء المجرمين المخفيين، وإنما يجب إبلاغ الجهات المعنية في حال الاشتباه في أية حالة من هذه الحالات لمكافحة، والذي يساهم بدوره في حماية دول أخرى من انتشار هذه الظاهرة العابرة للحدود.

ولفت رئيس وحدة المعلومات المالية إلى أن هناك عدداً من سمات الجرائم المنظمة المرتبطة مع بعضها البعض مثل سمات المخدرات وسمات وشبكات المخدرات وسمات الأسلحة وسمات الإرهاب، وهذه السمات ترتبطها خصائص وهي وجود جماعات إجرامية ذات هيكل تنظيمي قوي، والحصول على الأرباح والعوائد المالية الباهت الأساسي من هذه الجرائم، واستخدام الجماعات الإجرامية للحدود والسفاسف، وتدور التدويرات في جهود مكافحة لا بد أن تشمل جميع المراحل من التحري من التحقيق ثم الانعقاد، والعمل على تطوير النظم والإجراءات الرقابية والتدريب الوظيفية، مبيناً أن الوحدة في تعزيز التوعية، وتوظيف الخبرات المتخصصة، وأشار إلى الكادر البشري المتخصص العامل في وحدة المعلومات المالية، موضحة

على قاعدة هشة، حيث إن السماح بهذا النشاط يؤدي إلى انتشار الجريمة، لافتاً إلى أن مكافحة غسل الأموال بدأت بموضوع تجارة المخدرات، رغم أن غسل الأموال ليس مجرد مخدرات وإنما هو نظام مبني على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، لذلك صدر العديد من الاتفاقيات الدولية لتعزيز مكافحة منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، واتفاقية ستراسبورج 1990، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عام 2000، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003.

ممنوعات

وأوضح رئيس وحدة المعلومات المالية أن سوق الأفغانيون في أفغانستان وحسب إحصاءات 2011 بلغت قيمتها 61 مليار دولار من قطاع البنوك أو القطاعات غير المالية، مشيراً إلى أن حجم غسل الأموال يقدر بـ 2% من حجم الناتج المحلي، و8% من حجم التجارة الدولية.

التعاون

وأشار الشيخ أحمد بن عيد إلى إقامة وحدة المعلومات المالية لهذه الورشة في جامعة قطر والتي في إطار تعزيز التعاون وشرح جهود مكافحة هذه الجرائم، والتي لا تتم عن طريق السلاح، وإنما بالوعي والتكاتف وجمع الجهود، مشيراً إلى انتشار بعض الرسائل التي تدعى فون الأشخاص بمعالجتها، ومطالب هذه الرسائل إرسال الحسابات الشخصية لتحويل هذه المبالغ، لافتاً إلى أن هذه بعض

إشارات رئيس وحدة المعلومات المالية أن أسباب الجرائم هو التمسك المادي والطمع بهدف القوة والتملك، مشيراً إلى أن جهات إنفاذ القانون يظنون المالية أن أسباب الجرائم هو التمسك المادي والطمع بهدف القوة والتملك، مشيراً إلى أن جهات إنفاذ القانون يظنون الجريمة المنظمة عام 2000، بتفتيش جرائمهم يعود إلى ضعف في الأنظمة.

الإجراءات

وبين رئيس الوحدة أن عبارة غسل الأموال تشمل كافة الإجراءات التي يتبعها المجرم لتغيير هوية الأموال غير المشروعة لتبدو وكأنها مشتملة من مصدر شرعي، وتشمل ثلاث مراحل، أولها توظيف هذه الأموال من خلال وضعها في أحد البنوك، والمرحلة الثانية هي التخفية، ومن خلال نقلها من بنك إلى آخر أو تغيير العملة أو نقلها من دولة إلى أخرى، والمرحلة الثالثة هي دفع هذه الأموال في الاقتصاد، لا أننا كجهات إنفاذ القانون لا نغطي أهمية كثيرة لتسلسل هذه المراحل، بحيث إن عدم استعمال إحدى المراحل لا تعني العقوبة عملية غسل أموال، وبالتالي فإن اقتصادها قويا وغير مبني

شخصاً من هذا المسؤول وليس مدير البنك الذي هو طرف بينما مسؤول الالتزام مزعم أمام الوحدة وتبلغها بأي حالات اشتباه. ونه الشيخ أحمد بن عيد على اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نحت في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي أشرف عليها مجلس الوزراء نتجة لما يوليه المسؤولون في قطر من أهمية لهذا الموضوع وبناء نظام فني للمكافحة، وقد شاركت الوحدة وهي عضو في اللجنة في هذه الجهود في الاستراتيجية والخطة الوطنية لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق مع مختلف الجهات، وبين رئيس الوحدة أن دولة قطر هي إحدى الدول المؤسسة لمجموعة العمل المالي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFAT، وعضو مجموعة الإنجمنت، والوحدة القطرية هي أول وحدة في المنطقة تترأس مجموعة آسيا.



خالد بن الحزور